الثورة
www.althawranews.net
الأحد 15 جمادى الأولى 1435هـ 16 مارس 2014م العدد 18014
Sunday : 15 Jumada Alawla 1435 - 16 March 2014 - Issue No. 18014

العبور المميت من القرن الأفريقي إلى اليمن

تقرير/ مطهر هزبر

قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنها سجلت وصول 2717 شخصاً من الوافدين من القرن الأفريقي إلى اليمن خلال الشهرين الماضين.

وأشار بيان صادر عن المفوضية - حصلت الثورة على نسخة منه - إلى أن عملية العبور إلى اليمن ما تزال متواصلة وسط فقدان وموت الكثير من هؤلاء الذين يخوضون غمار هذه الرحلة عبر البحر، الأمر الذي يتطلب من جميع الجهات المعنية من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات المانحة والمجتمع المدني العمل على تطوير استجابات شاملة للحد من هذه الرحلات الخطرة وصولاً إلى منعها بشكل كامل.

يأتي هذا في الوقت الذي عبرت فيه المفوضية عن حزنها العميق جراء حادثة انقلاب قارب في خليج عدن نهاية الأسبوع المنصرم وعلى متنه 77 شخصاً من المهاجرين واللاجئين بينهم أطفال و نساء من الجنسيتين الصومالية و الإثيوبية

تم إنقاذ 33 شخصاً منهم خلال عملية البحث، فيما لا يزال 44 آخرون في عداد المفقودين ويُخشى أنهم قد قضوا غرقا.

وبحسب التقارير التي وردت الي المفوضية أن القارب الذي كان قد غادر منطقة بوساسو في بونتلاند على الساحل الشمالي للصومال في وقت مبكر من مساء الجمعة 7 مارس تعرض لرياح وأمواج قوية قبالة سواحل محافظة شبوة. ووفقاً لما ذكره أحد الناجين من الحادث، فقد

غمرت المياه القارب بسرعة كبيرة، ما أدى إلى انقلابه.

وتعتبر هذه المأساة التي حلت باللاجئين والمهاجرين هي الأعظم منذ العام الماضي الذي شهد انخفاضاً ملحوظاً في عدد الأشخاص الذين يقومون بمثل هذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر إلى اليمن، حيث انخفضت أعداد الوافدين من القرن الأفريقي إلى اليمن العام الماضي 2013 إلى 65,319 شخصاً، مقارنة بـ107,532 شخصاً وصلوا إلى اليمن في العام 2012م.

وخلال السنوات الخمس الماضية، عبر أكثر من نصف مليون شخص من الجنسيات(الصومالية والإثيوبية والإريترية) المياه الخطرة في خليج عدن والبحر الأحمر للوصول إلى اليمن، وتشير تقارير عديدة إلى وقوع حوادث إساءة و سوء معاملة واغتصاب وتعذيب بحقهم على أيدي عصابات التهريب و الاتجار بالبشر. حيث تكون القوارب التي تعبر إلى اليمن مكتظة وسط تقارير عن قيام المهربين برمي الركاب في عرض البحر لمنع انقلابها أو لتجنب اكتشافهم وتسببت هذه الممارسات بموت و فقدان المئات من الضحايا في السنوات الأخيرة و لم يتم حتى توثيقهم.

و حثت المفوضية دول الإقليم على تنفيذ التدابير التي من شأنها المساعدة في تحديد اللاجئين وغيرهم من ذوي احتياجات الحماية من بين الذين يقطعون هذه الرحلة في البحر، كما ناشدت الدول المانحة ومنظمات المجتمع المدني إلى الاهتمام أكثر بقضايا الهجرة المختلطة في القرن الأفريقي، وذلك لتحسين الاستجابات الإنسانية و المساعدة في إنقاذ الأرواح.

وكانت العاصمة صنعاء قد احتضنت منتصف نوفمبر الماضي المؤتمر الإقليمي حول اللجوء والهجرة الذي نظمته وزارة الخارجية بالتعاون مع المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، بمشاركة ممثلي 14دولة من منطقة القرن الأفريقي ومجلس التعاون الخليجي تم خلاله مناقشة التحديات والحلول الممكنة لقضايا الهجرة و اللجوء. وخرج المؤتمر بإعلان صنعاء الذي أكد على الحاجة إلى تعزيز نظام حماية اللاجئين في المنطقة مع معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى اللجوء، كما شدد على مبدأ عدم الإعادة القسرية وأهمية تعزيز مبادرات الحماية في عرض البحر من خلال تعزيز الإمكانيات المتعلقة بالبحث التي تمكن من الوصول الآمن، بالإضافة إلى العمل على وضع آليات التعاون الدولي الفعال وتقاسم أعباء مشكلة اللجوء من القرن الأفريقي إلى اليمن.

"الحقوق الهاتفية" انتهاكات واسعة وخدمات غائبة

تقرير/ عبدالملك الشرعبي

تحتفل بلادنا يوم الخامس عشر من مارس من كل عام باليوم العالمي للمستهلك وهو اليوم الذي أقرته المنظمة الدولية للمستهلك واعتمدته كيوم عالمي للاحتفاء به من اجل تذكير دول وحكومات العالم بحقوق المستهلك التي أقرتها المنظمة الدولية وأوصت الدول بالعمل على إنفاذها واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لتحقيقها كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان بل تأتي في صدارة حقوق الإنسان لارتباطها الوثيق بحياة المستهلك ومعيشته وبيئته وأمنه واستقراره..

ويأتي احتفال بلادنا هذا العام بهذه المناسبة تحت شعار "حقوقنا الهاتفية" وهو الشعار الذي اختارته المنظمة الدولية للمستهلك بالنظر لأهمية هذه الخدمة وارتباطها الوثيق بالمستهلك، حيث أصبح العالم كله بفضل خدمة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يعيش في قرية واحدة ويعرف مايدور في العالم لحظة بلحظة..وأصبحت هذه الخدمة جزءاً لا غنى عنها في حياتنا اليومية.

وصل عدد مشتركي الهاتف النقال في اليمن إلى قرابة 13 مليونا و900 ألف مشترك حتى نهاية العام 2013 وفقا للجهاز المركزي للإحصاء مقارنة بـ12 مليونا و349 ألف مشترك في العام 2011.. فيما ارتفع عدد مستخدمي الانترنت مع نهاية العام الماضي إلى 2 مليون و425 ألف مستخدم مقارنة بـ1 مليون و 692 ألف مستخدم في 2012 وبزيادة معدل نمو 43,29 بالمائة.. ما يشير إلى حجم الارتفاع والانتشار الواسع والكثيف لهذه الخدمة كل عام..لكن هذا الارتفاع الكبير في عدد المشتركين يقابله انتهاكات وخداع وتضليل للمستهلكين من قبل شركات الاتصالات.. فكثيرا ما يتحمل المستهلك خدمات أو تطبيقات لايريدها أو قد تكون مرتبطة بشكل أو بآخر بخدمات مجانية وتتم محاسبته عليها...ويكشف الأخ فضل منصور رئيس جمعية حماية المستهلك الكثير من هذه الانتهاكات التي يتعرض لها المستهلكون ومنها.

- فرض رسوم خفية على المشتركين. وعدم وجود سياسات صارمة بشأن تنظيم مزودي خدمات الاتصالات المحمولة. كما لا توجد إجراءات أو قوانين لتسوية المنازعات بين المستهلكين ومزودي الاتصالات. وارتفاع رسوم الخدمات التي يقدمها مزودو الخدمة على الرغم من التطورات التكنولوجية حيث لا تزال الخدمات غير مرضية وتشكل مصدر قلق دائم للمستهلكين بالإضافة إلى تسرب خدمة المستهلكين وبطء وصول الإنترنت النقال والتطبيقات التي تستنزف المستهلك. إضافة إلى وضع بنود غامضة ومخفية لتجديد الاشتراك التلقائي.

ناهيك عن اختراق البيانات وسرقة الهويات نظرا لعدم كفاية الإجراءات الأمنية من قبل مزودي الخدمة والوصول إلى بيانات المشتركين الشخصية دون إذن، إما من خلال هجوم متعمد من قبل أشخاص يحاولون انتهاك شخصية المستهلك وجمع بيانات المستهلكين واستخدامها من قبل الشركات مع عدم الحصول على موافقة المستهلك لجمع تلك البيانات والمعلومات.

انتهاكات صارخة

ومن خلال الكثير من الشكاوى التي تلقتها الجمعية من المستهلكين حول خدمات الاتصالات برزت العديد من الاختلالات والانتهاكات التي يتعرض لها المستهلك جراء حصوله على هذه الخدمة ومن أبرزها وفقا للجمعية.

- الابتزاز في احتساب تعرفة المكالمات وعدم التقيد باحتساب سعر المكالمات بحسب الثواني وخاصة في نظام الدفع المسبق - سرقة المستهلكين قبل انتهاء فترة الإرسال من قبل بعض الشركات - قطع المكالمات في العشر الثواني الأولى من قبل بعض الشركات وتكبيد المستهلك عشرين ريالات إضافية وهكذا مع كل قطع- فرض الرسوم والضرائب على المستهلك بدلا من فرضها على مزودي الخدمة - وصول الرسائل في اوقات غير مرغوب فيها.- تجديد الاشتراك مثل الفيسبوك - الرسائل الإخبارية وغيرها بدون الموافقة المسبقة.

- اجبار المستهلك على دفع رسوم كبيرة مقابل خدمات غير حقيقية خاصة في مجال خدمات الانترنت وعلى وجه الخصوص الخدمات المقدمة عبر (الفلاشات) تحت اسم سريع نت – برق نت رغم أن هذه الخدمات تتميز بالبطء وسرعة نفاذ الأرصدة ولا يطابق أسمائها مع أفعالها وقد كثرت شكاوى المستهلكين حول ردائة خدماتها.

-تحصيل مبالغ مالية من عموم المستهلكين المشتركين في خدمة الهاتف النقال و الانترنت باسم ضمانات وعدم إعادتها واستفادة المستهلكين من هذه المبالغ في احتساب هذه المبالغ ضمن الاستهلاك...

وطالبت الجمعية بوضع قواعد أسس عادلة ومنصفة لهذه الخدمة في إطار الأقاليم بما يحقق العدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادي لعموم المستهلكين. ووضع الضوابط الكفيلة بتنظيم إقامة أبراج التقوية وفقاً للمعايير الدولية المنظمة لهذه العملية - واستبدال كروت التعبئة البلاستكية بكروت ورقية سهلة التحلل في التربة والحد من إضرار المعلومات للكروت البلاستكية. وشددت على الوقف الفوري لانتهاكات حقوق المستهلك في احتساب تعرفة الوحدات واحتسابها على أساس الثواني وتوحيد هذه التعرفة من قبل جميع الشركات وعدم احتكار خدمات الانترنت وتوفير خدمات المعلومات الالكترونية لجميع المستهلكين. وتعويض المشتركين عن المبالغ المحصلة منهم تحت مسمى الضمانات...

وأكد ت الجمعية أنها كممثل لعموم المستهلكين تحتفظ بحقها القانوني في مطالبة ومقاضاة الشركات المشغلة إزاء هذه الممارسات والانتهاكات لحقوق المستهلكين التي أقرتها الأمم المتحدة والتزمت بتطبيقها عموم الدول المنضوية في المنظمة الدولية للمستهلك...

أمانة العاصمة تختط تجربة لافتة في المسار التوعوي:

التوعية المجتمعية الشاملة أولى وأهم خطوات تنفيذ مخرجات الحوار على الواقع

التأكيد على تضافر الجهود في العمل التوعوي وبناء اصطفاف وطني واسع لمواجهة التحديات

تقرير/ حمدي دوبلة

هناك إجماع كلي من قبل النخب السياسية والثقافية على أن مخرجات الحوار الوطني الشامل الذي شهدته البلاد يمثل تجربة يمنية شهد العالم بتفردها جاءت بالحلول والمعالجات الجذرية والعملية للكثير من القضايا والمشكلات المستعصية التي عانى اليمن ومايزال من آثارها وتبعاتها على مختلف الأصعدة والمجالات إلى جانب أن تلك المخرجات المنبثقة عن حوار شفاف وعميق بمشاركة كافة القوى الحية في المجتمع وعلى مدى 10 أشهر تقريبا تضع الأسس الصحيحة لبناء دولة مدنية حديثة وفقا لمبادئ الحكم الرشيد ومفاهيم العدالة والحرية والمساواة وسيادة القانون على الجميع دون استثناء والتوزيع العادل للثروة والسلطة بعيدا عن ثقافة الإقصاء والتهميش التي سادت عقودا طويلة ودفع اليمنيون أثمانا باهظة لها وما تزال آثارها وتداعياتها قائمة حتى اليوم.

وعلى الرغم من كل ما يقال عن الحوار ومخرجاته الشاملة فإن السواد الأعظم من أبناء الشعب اليمني لا يزالون حتى اللحظة يجهلون الكثير من تفاصيل ومضامين هذه المخرجات ولا يكاد العلم بشأنها يتجاوز المصطلحات العمومية مع بقاء الجهل العام بالتفاصيل وهو الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهود في الجانب التوعوي والإرشادي بهذه المخرجات في أوساط المجتمع والتعريف بأهميتها بالنسبة لليمن ومستقبل أبنائه وبما يضمن المشاركة الشعبية الواسعة في دعم تنفيذ المخرجات على الواقع العملي وإخراجها إلى حيز التنفيذ.

المسؤولية المشتركة

الرئيس عبدربه منصور هادي يؤكد مرارا على ضرورة إعطاء مسألة التوعية المجتمعية بمخرجات الحوار أهمية قصوى..ويشدد الرئيس هادي وفي أكثر من مناسبة على أن الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار تشكل خارطة طريق لمسيرة بناء اليمن الجديد على أسس عملية وصحيحة تواكب متطلبات الحياة العصرية في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية التنموية وتوفير متطلبات المواطنين من الخدمات الأساسية وفق أحدث الوسائل والنظم

الإدارية ..بعد أن ظلت هذه المتطلبات والاحتياجات مجرد طموحات وأماني بعيدة المنال بسبب المركزية المفرطة والتي فشلت وعلى مدى أكثر من خمسة عقود في تحقيق أي من تطلعات الشعب اليمني، ويشير إلى أن مسؤولية التوعية والتعريف والإرشاد بمخرجات الحوار الوطني مهمة وطنية ينبغي أن تضطلع بها كل القوى الفاعلة في المجتمع من هيئات رسمية وشعبية وخطباء المساجد والأحزاب والمنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وبما يؤدي إلى خلق اصطفاف وطني واسع في انجاز هذه المهمة التاريخية ومواجهة مختلف التحديات والصعوبات التي تحاول الوقوف حجر عثرة أمام عملية الانتقال الحضاري السلمي الذي تشهده البلاد.

تجربة متميزة

وفي إطار هذه المساعي الوطنية الحميدة اختطت أمانة العاصمة ممثلة بمكتبي وزارتي الأوقاف والإرشاد والتربية والتعليم تجربة متميزة ولافتة تبرز من خلال البرنامج التوعوي الإرشادي بأهمية دعم مخرجات الحوار الوطني لطليعة مدارس أمانة العاصمة وطلبة المعاهد الفنية والمهنية بالأمانة والذي تم تدشين أولى فعالياته يوم الخميس الماضي ويستمر حتى نهاية مايو المقبل.

هذه المبادرة لقيت استحساناً كبيراً من قبل أعلى الهرم القيادي في الدولة، حيث أشاد الرئيس هادي بهذه التجربة كما يقول مدير عام مكتب الأوقاف والإرشاد في العاصمة المهندس / قائد محمد قائد ووجه بقية المحافظات بأن تحذو حذوها، ويهدف هذا البرنامج الذي يستهدف على مدى 3 أشهر أكثر من 400 ألف طالب وطالبة في المدارس وأكثر من 20 ألف من طلبة المعاهد المهنية في نطاق العاصمة إلى توعية الطلبة بأهمية دور الشباب في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وتعريف المجتمع بها وبالدور المناط بكل فئة في عملية التنفيذ.

ويضيف المهندس قائد محمد قائد: إن هذا البرنامج الذي دشن فعالياته وزيرا الأوقاف حمود عباد والتعليم الفني والمهني عبدالحافظ نعمان تحت شعار معاً لدعم مخرجات الحوار الوطني يهدف أيضاً إلى ترسيخ المفاهيم المتعلقة بمخرجات الحوار مثل صياغة الدستور الجديد وتنفيذ الاستحقاقات الانتخابية القادمة وكل ما يتعلق بالمخرجات التي شملت مختلف مجالات الحياة.

أنشطة وفعاليات

ويؤكد مسؤولو مكتبي الأوقاف والتربية بالأمانة أن البرنامج التوعوي الذي يتولى مسؤولية تنفيذه إلى جانبهما كل من العلماء والخطباء والمرشدين ومدراء المناطق التعليمية في المديريات ومديري المدارس يتضمن جملة من الفعاليات والأنشطة التوعوية الهادفة.

ويقول مدير الأنشطة المدرسية بمكتب التربية والتعليم عبدالكريم الضحاك:إن البرنامج يشمل إقامة محاضرات وندوات وورش عمل للطلبة ناهيك عن تكريس الإذاعة المدرسية لهذه الغاية الوطنية إلى جانب تنظيم مسابقات طلابية ثقافية وإبداعية تتناول مفاهيم الحوار ومخرجاته وأهميته بالنسبة لحاضر ومستقبل الوطن كما سيتم تنفيذ النشاط التوعوي في المدارس الثانوية من خلال طابور الصباح والمحاضرات في القاعات الدراسية وكذا إقامة المحاضرات الإرشادية في المساجد ما بين صلاتي المغرب والعشاء وخطبة الجمعة وعقد اللقاءات والندوات التعريفية مع المعنيين من التربويين والمرشدين.

أهداف عامة

ولا تتوقف عملية التوعية عند مخرجات الحوار الوطني فحسب، بل تتعداها كما يقول مدير عام الأوقاف والإرشاد بالأمانة المهندس قائد محمد قائد إلى مختلف القضايا ذات الأبعاد الوطنية، ويضيف: إن الأهداف العامة للبرنامج الإرشادي تتمثل في التوعية الإرشادية الفكرية للشباب بمخاطر الإرهاب على الفرد والمجتمع والوطن وتحصين الشباب والطلاب من أفكار التطرف والغلو والمساهمة في إعداد جيل متسلح بالعلم والمعرفة يكون ملتزماً بمبادئ وقيم وأخلاقيات الدين الإسلامي الحنيف إضافة إلى إعداد الشباب روحياً وفكرياً واجتماعياً وبما يعزز دورهم في خدمة الوطن وتعزيز مبدأ الولاء لله ثم للوطن وترسيخ قيم العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع الواحد وغرس القيم والأخلاق الفاضلة بين أوساط الشباب ونشر ثقافة المحبة والسلام والتعايش في المجتمع وتعزيز دور الشباب والطلاب وأفراد المجتمع في المحافظة على الوحدة الوطنية وحماية المكتسبات الوطنية.

محللون يحذرون من تداعيات تصاعد العنف على العملية الانتقالية

تقرير/ صادق السماوي - ساري نصر

العنف المتصاعد وغير المبرر في العديد من مناطق البلاد بات يشكل تحدياً إضافياً وخطيراً أمام عملية التحول السلمي وجهود إنجاح المرحلة الانتقالية في اليمن ..كما أنه أصبح هاجساً يؤرق المتابعين للتطورات على الساحة الوطنية في الداخل والخارج ولم تخف الدول الراعية للمبادرة الخليجية قلقها العميق من تصاعد العنف والتوتر في اليمن وتأثيراته السلبية المحتملة على عملية التسوية السياسية السلمية التي تفرد بها اليمن من بين بلدان الربيع العربي واعتبرتها نموذجاً يحتذى به على مستوى المنطقة بعد أن اختار اليمنيون الحوار نهجاً حضارياً لحل خلافاتهم بعيداً عن العنف ولغة السلاح.

هذا العنف يحمل في طياته - كما يقول محللون سياسيون - الكثير من المخاطر التي باتت تتهدد التسوية السياسية وأمن واستقرار الوطن بشكل عام الأمر الذي يتطلب حسب تأكيدات هؤلاء في أحاديث لـ"الثورة" اصطفافاً وطنياً واسعاً لمجابهتهم وإعادة الأطراف المتنازعة إلى طاولة الحوار وعدم الخروج على الإجماع الوطني في تغليب المصالح العليا والانتصار للحكمة اليمانية ومنطق السلام والتعايش وبما يساهم في بناء اليمن الجديد وتحقيق تطلعات أبنائه حاضراً ومستقبلاً.

وأوضحت عضو مؤتمر الحوار نادية الكوكباني أن خروج بعض القوى على ما تم التوافق عليه في مؤتمر الحوار واستخدام العنف سيؤثر بشكل مباشر على تنفيذ هذه المخرجات وسيؤدي إلى تفاقم الأمور عامة ويصعب السيطرة عليها مستقبلاً.

وأكدت الكوكباني أن العملية السياسية في اليمن تسير بشكل جيد ونحو الأفضل رغم العنف المتصاعد وأن هناك أطرافاً وقوى سياسية كثيرة مستوعبة لأهمية تنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

مطالبة القوى السياسية بالعمل على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وأن تكون على قدر عالٍ من المسؤولية في إخراج اليمن من أزماته المتراكمة.

من جانبها أوضحت عضوة مؤتمر الحوار الوطني والكاتبة والناشطة السياسية أروى عبده عثمان أن من يستخدم العنف يريد من المجتمع تقبل سياسة الأمر الواقع وهو وجود دولة داخل دولة تكون السلطة العليا لهذه المليشيات المتقاتلة.

وأشارت إلى أن العنف القائم سيؤثر على حياة المواطن بشكل عام وعلى البنية التحتية والتنمية وعلى مخرجات الحوار التي وافقت عليها جميع الأطراف، منها المتصارعة الآن والتي تستخدم العنف لتحقيق مكاسب على الأرض على حساب المواطن اليمني البسيط الذي يعيش بين الأمرين.

وقال عثمان: يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على تطبيق قرار مجلس الأمن الأخير وإدراج كل الجماعات التي تستخدم العنف تحت البند السابع وتصنيفها على أنها جماعات إرهابية متطرفة.. داعية المواطنين اليمنيين الذين ينشدون السلام والحياة الطبيعية الكريمة الخروج والوقوف إلى جانب الدولة ضد من أسمتهم أعداء الحياة.

إلى ذلك أشار المحلل السياسي والكاتب الصحفي يحيى نشوان إلى أن العنف الذي يدور بمختلف المحافظات بكل تأكيد يؤثر على عملية تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني تأثيرا سلبيا مباشرا حيث قد يتسبب في إعاقة مسار التسوية السياسية.

وقال: هناك قوى تسعى لأن تكون اليمن محطة تجارب للصراعات الخارجية، كما يفسر ذلك من يخلقون المبرر الذي يخول لهم ممارسة العنف وقد مهدوا له منذ سنوات، بالإضافة إلى مصالح أخرى مشاركة هي في مجملها مراكز فوضى تغذي حالة العنف وكأنه شيء لابد منه لتتويه الناس ولضرب التنمية البشرية ومقوماتها ومحاوله لتأخير المجتمع عن العالم وعن العصر ولصناعة تحديات جديدة أمام المجتمع.

ودعا كل النخب الدينية والسياسية والثقافية وغيرها ان تتحرك بروح الفريق الواحد لإيقاف العنف الدائر في كل أرجاء البلاد ومعالجة أسبابها والعمل بحسن النوايا لما يعزز الأمن والسلم الاجتماعي .

ويضيف أن ظاهرة العنف كانت ولازالت من الظواهر السلبية التي يتحاشاها المجتمع ويحاول تجنبها لما ينتج عنها من أضرار أهمها أنها تهلك الحرث والنسل تماما كما يحدث في همدان وعمران وحدث قبل ذلك في صعدة والضالع وأبين وحضرموت وغيرها من المحافظات التي اكتوت بنيران العنف الذي لايميز بين الأبرياء ولا يضع حسابا للنتائج التي تترتب على هذا السلوك الذي لاتحمد عواقبه ولا يستفاد من نتائجه.